

المقدمة

من السمات الأساسية للاقتصاد العراقي الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق العام ، ما اسفر عنه تشوهاً في الهيكل الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية خلال العقود الماضية ولاسيما بعد عام 2003 ، اذ اصبح القطاع النفطي يشكل 43% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي واكثر من 92% من إيرادات الحكومة المركزية و 99% من صادرات البلد للعام 2014 وهذا يعكس التبعية شبه الكاملة للاقتصاد العراقي لقطاع النفط وانعكاس تطورات السوق العالمية للنفط على الاقتصاد العراقي والصادرات المؤثرة فيه .

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث

ان حالة العراق تعد مثالاً فريداً عن طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية المؤدية لنشوء التأثيرات السلبية للأردادات النفطية ، وتحول خلال مدة قصيرة من دولة لديها فوائض مالية الى دولة تطلب التمويل الخارجي لمواجهة الضغوط التي ولدها عجز الموازنة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتمويل متطلبات العمليات العسكرية لمواجهة الإرهاب المتعلقة بسياسات داعش . من هنا تبرز أهمية البحث للوقوف على الاتجاهات التي نستطيع من خلالها مواجهة متطلبات ذلك التمويل .

ثانياً: مشكلة البحث

لقد خضعت السياسات الاقتصادية في العراق لمنهج الحكومات القائمة آنذاك إذ عانى الاقتصاد خلال تلك الحقبة عجوزات أدت الى المديونية وكان صندوق النقد الدولي هو الراعي لتلك المديونية الخارجية من خلال وصفاته التي يحاول العراق جاهداً تطبيقها ، وبذلك بقي العراق في مشكلة الاستدانة الدائمة .

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي الى ما يلي :-

- 1- توضيح المفاهيم الأساسية لمفهوم الدين العام وكل ما جاء من نظريات في هذا المجال.
- 2- تحليل جدولة الدين العام في العراق للمدة (2014 – 2018).
- 3- معرفة مسار الدين العام خلال تلك الدراسة (2014 -2018) وما هو موقف العراق باتجاه عمليات ديونه المستقبلية .

رابعاً: فرضية البحث

اعتمد البحث على الأساس النظري والتحليلي لأهمية البحث ومشكلته وأهدافه فقد طرح فرضية مفادها هل لدى العراق القدرة على مواجهة تلك الالتزامات (الدين العام) من خلال إمكانياته المالية الداخلية والتغلب على مشكلة الاستدامة المالية .

خامساً: عينة البحث

من اجل إنجاز الجانب التطبيقي والوقوف على الجانب التحليلي تم اختيار العراق كحالة دراسية لتحقيق فرضية البحث.